الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

إضاءات على السياسات الاجتماعية

19

الوقاية مفيدة للصحة وسير الأعمال

تعتبر ظروف العمل الآمنة والصحية ضرورة للعمل والضمان الاجتماعي للمشتغلين من السكان. ولهذا السبب، فإن اهتمام منظمات الضمان الاجتماعي في استراتيجيات الوقاية تعد من المواضيع الرئيسية التي سيتمّ مناقشتها خلال أعمال الكونغرس العالمي التاسع عشر حول الصحة والسلامة في العمل، خلال شهر سبتمبر 2011 في اسطنبول- تركيا. إن هذا الاهتمام الذي يأتي ضمن إطار عمل إعلان سيؤل 2008، يتصادف مع التزام منظمات الضمان الاجتماعي في تطوير دور استراتيجيات الوقاية ضمن كافة فروع الضمان الاجتماعي. وكما يخلص هذا العدد من *إضاءات*، يؤدي الاستثمار الأكبر في استراتيجيات الوقاية في مكان العمل إلى كل من مؤشرات أفضل لصحة الأفراد، وتحسين الأداء الاقتصادي للقطاعات واستدامة أنظمة الضمان الاجتماعي. ولم يكن تعزيز الدعم الدولي لصالح " ثقافة الوقاية" أقوى ممّا تشهده المرحلة الحالية.

هانس هورست كونكوليفسكي، الأمين العام للجمعية الدولية للضمان الإجتماعي

الوقاية في مكان العمل

إن أهمية معايير الوقاية في مكان العمل في الأجندات الوطنية للضمان الاجتماعي واستراتيجيات الصحة والسلامة المهنية أصبحت معروفة على نطاق واسع. ومع ذلك، فإنّ توقيع "إعلان سيئول حول الصحة والسلامة في العمل" عام 2008 الذي جاء على هامش أعمال المؤتمر الثامن عشر العالمي حول الصحة والسلامة في العمل المنعقد في سيئول، جمهورية كوريا- المبادرة المشتركة بين كل من الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ومنظمة العمل الدولية والوكالة الكورية للصحة والسلامة المهنية – يعتبر نقطة التحول باتجاه الترويج لثقافة السلامة والصحة .

هذا العـــدد:

- مناقشة دور الوقاية في استراتيجيات الصحة والسلامة المهنية
- لماذا يعتبر الترويج للصحة والسلامة المهنية ضرورياً لأنظمة الضمان الاجتماعي
- تقديم دليل جديد يوضح كيف أن " العائد على الوقاية" يقلل التكاليف ومفيد لكل من العاملين والقطاعات والمجتمع.

© الإيسا 2011
ISSN online 2073-5715
نُشرت لأول مرة، سبتمبر 2011
الصور: DGUV/Kai Funk; ILO/Crozet; iStockphoto

ومنذ عام 2008، تكاثف الزخم الدولي باتجاه إعلان سيئول بشكل ملحوظ، مع التزام عدد كبير من الحكومات والوكالات الحكومية الدولية والقطاعات متعددة الجنسيات ومنظمات الضمان الاجتماعي وهيئات السلامة والصحة وأصحاب العمل والعمال نحو ضرورة "إيلاء الوقاية الأهمية القصوى".

تعزيز الصحة والسلامة المهنية: حقائق وأرقام

ليس هناك أي لبس في الدور المهم الذي تلعبه الصحة والسلامة المهنية بالنسبة للعاملين حسب ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وضعته الأمم المتحدة عام 1948 :" لكل فرد حق الحياة والعمل وحرية اختيار العمالة وظروف العمل العادلة والمواتية....".

يوجد اعتراف واسع النطاق حول الوقاية في الصحة والسلامة المهنية وتمّ إحراز تقدماً كبيراً في هذا الإطار. ولكن بالمقابل ، يبقى هناك تحديات هامة:

- وفقاً لمكتب العمل الدولي (2009)، يتم التبليغ سنوياً عن 337 مليون حادث عمل . ويلقى 2.3 مليون عامل حتفهم سنوياً بسبب الحوادث والأمراض المهنية. كما ويعاني 270 مليون شخص من إصابات عمل غير مميتة. وعلاوة على ذلك، يتم التبليغ سنويا عن 160 مليون حالة جديدة من الأمراض المهنية.
- على المستوى العالمي، يترتب عبء مالي كبير عن التعويضات والرعاية الصحية والعجز الناجم عن الإصابات المرتبطة بالعمل. تصل تكلفة تلك التدابير حوالي 4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنوياً. وبالنسبة لبعض الدول النامية، قد تصل تكاليف إصابات العمل لوحدها إلى ما يعادل 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تتفاقم التحديات المرتبطة بالصحة والسلامة في مكان العمل بفضل العولمة وذلك بسبب ارتفاع العمالة غير الرسمية وتزايد حركات الهجرة والتحولات الاجتماعية الكبيرة ، خاصة بالمسبة للدول التي يقل بها التركيز على ثقافة الوقاية.
- تؤثر العمالة الهشة الضعيفة في حوالي 1.5 بليون عامل حول العالم (حيث تتعرض تلك الفئة لظروف صحة وسلامة مهنية متدنية، وحقوق ضعيفة للعمال، وعدم كفاية الحماية الاجتماعية وانخفاض الأجور). نجد تلك الظاهرة بقوة في جنوب آسيا والصحراء الإفريقية وجنوب شرق آسيا والباسيفيك، ويتأثر بها النساء أكثر من الرجال.
- التكنولوجيا الحديثة، بما فيها تكنولوجيا النانو والاستشعار اللاسلكي ومخاطر التكنولوجيا الحيوية والجهد والتوتر النفسي ، كلها تزيد من تعقيد ضمان الوقاية الناجحة.

استثمار سليم

إن الصحة والسلامة المهنية مسئولية مجتمعية، تتضمن مجموعة كبيرة من الأطراف التقليدية والجديدة، والتي تؤثر إجراءاتهم في تكملة ودعم جهود الوقاية لمختصي الصحة والسلامة المهنية على مستوى المنشأة. ونظراً لكون الصحة والأداء في العمل يرتبطان ارتباطا طردياً مع العوامل المهنية وغير المهنية، فلا بد من تبني منهاج أكثر ترابطاً وشمولية بمشاركة مجموعة من الأطراف ذوي خبرات ومهارات متنوعة.

ومن بين الأطراف الدولية، تلعب اللجنة الخاصة بالوقاية التابعة للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، بفروعها الدولية الاثنتي عشر، دوراً ذي أهمية خاصة. فمن خلال تمثيلها لشبكة عالمية من الخبرات في مجال الصحة والسلامة المهنية، توفر اللجنة ملتقى عالمي فريد لخبراء ومنظمات الوقاية لتعمل جميعاً معاً لدعم ثقافة عالمية خاصة بالوقاية.

إن إحدى المعيقات المرتبطة في تطوير الصحة والسلامة في مكان العمل هو النظرة التقليدية التي تعتبر الاستثمار في الوقاية تكاليف مفروضة خارجياً تؤثر سلباً على التنافسية. ولدعم التوعية حول الفهم الحديث للاستثمار في الوقاية على أنها استثمارات ايجابية في صحة العمال وصحة القطاعات، فقد نسّقت الجمعية دراسة دولية تجريبية لتقييم "العائد على الوقاية".

يهدف المشروع إلى مقارنة تكاليف ومنافع الاستثمار في الوقاية باستخدام البيانات التي يتم تجميعها من 300 قطاع من 15 دولة في كل من أوروبا و أمريكا الشمالية وآسيا والباسيفيك (أستراليا والنمسا وكندا وجمهورية التشيك وألمانيا وهونغ كونغ (الصين) ورومانيا والإتحاد الروسي وسنغافورة والسويد وسويسرا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام).

وكمكمل لدراسات الصحة والسلامة المهنية التي تجمع مؤشرات حول الموضوع، كعدد إصابات العمل وأمراض المهنة، فقد طوّرت دراسة الجمعية " العائد على الوقاية" ، ميزانية تفصل الأثر الاقتصادي لمعايير الوقاية على القطاعات.

أخذت الدراسة نظرة واسعة على التداخلات والتدابير المختلفة في مكان العمل وجمعت البيانات من خلال المقابلات مع أصحاب العمل والمدراء وممثلي العمال والمراقبين ومختصّي السلامة. وقد تمّ الطلب من الذين تم مقابلتهم تقييم التكاليف والمنافع المرتبطة بالوقاية للأنشطة الاقتصادية المتنوعة في القطاع الذين يعملون به.

تقدر نتائج دراسة نموذجية (DGUV) لعام 2009 والتي شملت 39 قطاع ألماني بأنه مقابل كل ا يورو يستثمر في الوقاية، هناك احتمالية عائد استثماري للشركة يعادل 1.60 يورو. وما يلفت النظر هو أنه باستخدام منهاج مماثل ، فإن دراسة الإيسا والتي غطت 15 دولة على أساس عينة 300 قطاع، تقدر أن نسبة التكلفة/ المنفعة للاستثمار في الوقاية ستكون 1 :2.2 .

ومن الملاحظ، فإن نسب التكلفة/المنفعة لاستثمارات معينة تتنوع بدرجة كبيرة. فعلى سبيل المثال، فقد نتج عن الاستثمار في الفحوصات الطبية والتدريب الوقائي نسب تكلفة/منفعة سجلت 1 :7.6 و 1: 4.4 على التوالي (أنظر الجدول رقم 1).

الضمان الاجتماعي الوقائي والإستباقي

بالإضافة إلى الزيادة في الوعي في مكان العمل، فإنّ الآثار الأكثر إيجابية لتدابير الوقاية تتمثل في تقليل المخاطر المهنية والنتائج الصحية السلبية (الحوادث والأمراض) وبالتالي الوصول بأماكن العمل لتصبح آمنة وصحية بشكل أكبر. وعليه، يؤدي ذلك لزيادة الإنتاجية وخفض الإنفاق نتيجة انخفاض الدوران الوظيفي والتغيب المرضي وانخفاض الاشتراكات في تامين الإصابات.

وعلى أي حال، ونظراً لتزايد المشاكل الصحية وخاصة الأمراض المزمنة بسبب عوامل المخاطرة المهنية وغير المهنية، فمن الضروري بمكان التحرك في استراتيجيات الوقاية إلى ما هو أبعد من التركيز التقليدي على مكان العمل . ويتطلب ذلك بذل جهود أكبر لتعزيز التدابير الوقائية التي تحمي وتدعم صحة العاملين في جميع فروع الضمان الاجتماعي. تلك التدابير، يجب أن تمشي يداً بيد مع أدوار توفير الدخل البديل ودعم العمالة والتي تؤديها كذلك برامج الضمان الاجتماعي.

يدرس العمل الحالي الذي تقوم به الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، بدعم من اللجان الفنية الخبيرة لديها، الدور الذي تؤديه المناهج الوقائية والإستباقية في دعم تحقيق مستويات أعلى من التشغيل والنشاط وتمكين الأفراد وزيادة مسئوليتهم وتحسين المخرجات الصحية وضمان أكبر لاستدامة أنظمة الضمان الاجتماعي الوطنية.

الوقاية والضمان الاجتماعي المستدام

لا يمكن الاستغناء عن التدابير الوقائية من اجل ضمان الاستدامة المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي، خاصة وأن تلك التدابير تعزز من قدرة الأفراد في البقاء أصحاء ونشطاء في سوق العمل. ويعتبر الدور الذي ممكن أن تؤديه التدابير الوقائية من خلال تجنب أو تقليل حاجة الأفراد للجوء إلى دور التامين الاجتماعي في تعويض الدخل ، دوراً ذي أهمية خاصة عندما يتعرض الضمان الاجتماعي لضائقة مالية، على سبيل المثال نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت مؤخراً.

ولدعم ذلك، تمّ تصميم برامج إصابات العمل بطريقة تسمح بتقديم برامج وقائية فعالة، نظراً لخبرة تلك البرامج الواسعة في تقليص المخاطر التي يقدموا التعويضات عنها. كما ويمكن لتلك البرامج ممارسة النفوذ على سلوك أصحاب العمل من خلال تسعير الاشتراكات.

إن ربط الوقاية في تحديد اشتراكات التأمين ضد إصابات العمل، على سبيل المثال من خلال نظام المكافآت والعقوبات أو من خلال تخفيض الاشتراكات للمنشآت التي تطبق أنظمة الصحة والسلامة المهنية، قد يكون حافزاً لأصحاب العمل لتعزيز التدابير الوقائية في قطاعاتهم – كون تخفيض إصابات العمل والأمراض المهنية سيؤدي لتخفيض الاشتراكات المترتبة عليهم.

إن مجموعات البيانات التاريخية التي ترسم أسباب وآثار الإصابات والأمراض، تساعد برامج الضمان الاجتماعي في تطوير تدابير وقائية جيدة التصميم. كما وأنها تدعم تصميم برامج إعادة تأهيل وإدماج العاملين.

تستطيع استراتيجيات الوقاية من إصابات العمل الناجحة من دعم تمويل برامج ضمان اجتماعي أخرى، مثل برامج العجز والشيخوخة والرعاية الصحية. ويمكن تحقيق ذلك لأنه سينخفض عدد العاملين الذين يطالبون بمنافع مرضية طويلة المدى أو تقاعد مبكر، في حين من الممكن أن تتراجع معدلات تكرار وشدة ومدد المرض/ العجز .

وعلى أي حال، وكما تشير الأزمة العالمية الحديثة، فقد يعاني الاستثمار في الوقاية في مكان العمل عندما تضعف القدرة المالية للدولة وكلّما تعرض أصحاب العمل لتحديات مباشرة مرتبطة بالتنافسية الاقتصادية.

التحديات التي تواجه الوقاية في مكان العمل في أوقات التراجع الاقتصادي

- انخفاض استخدام مختصّي الصحة والسلامة المهنية الداخليين والخارجيين في القطاعات.
- انخفاض استخدام تدابير الصحة والسلامة المهنية كالتدريب والمعدات.
- تزايد ظروف بيئة العمل التي تفتقر لشروط الصحة والسلامة المهنية بسبب توسّع انتشار العمالة غير الرسمية.
- الأخطار المرافقة لساعات العمل الأطول وثقل العمل وأدوار العمل الجديدة.
- مستويات أعلى من الضغط النفسي المرتبط بعدم الأمان الوظيفي.
- احتمالية مستويات أعلى من الإصابات الناتجة عن ساعات العمل الأطول وكثافة وضغط العمل.

المصادر: منظمة العمل الدولية (2009)، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (2010).

للوقاية فوائد

يعمل دور الوقاية في أنظمة الضمان الاجتماعي على مستويين . فعلى المستوى المجتمعي، تمنع برامج الضمان الاجتماعي مخاطرة الهبوط عن طريق استيعاب الصدمات الاجتماعية والاقتصادية كما وتدعم الانتعاش الاقتصادي والتشغيل. أما على المستوى الفردي، تدعم التدابير الوقائية الرفاه وتعتبر ضرورية للحياة الصحية والنشطة.

أما بالنسبة للعاملين، فقد أدّى الاستثمار في التدابير الوقائية إلى انخفاض ملحوظ في إصابات العمل المبلّغ عنها ، بما في ذلك وفيات أماكن العمل والأمراض المهنية. إن تحسين الصحة وظروف العمل قد ساهم في تأمين دخل ثابت وتحسين ظروف الحياة.

أما بالنسبة لأصحاب العمل، فإن الاستثمار في الوقاية ليس فقط التزام قانوني وأخلاقي فحسب، بل أيضاً له فائدة اقتصادية ويعتبر جيداً للصورة المؤسسية: فتحسين صحة وإنتاجية العاملين تعتبر أصولاً استراتيجية فيما يخص زيادة التنافسية للشركات في الأسواق المحلية والعالمية.

الجدول رقم 1 "العائد على الوقاية"

تكاليف الوقاية، للموظف الواحد سنوياً (يورو)		منافع الوقاية، للموظف الواحد سنوياً (يورو)	
المعدات الوقائية الشخصية	168	وفر التكلفة من خلال الوقاية من الاضطرابات	566
الإرشاد حول تكنولوجيا السلامة والدعم الطبي داخل الشركة	278	وفر التكلفة من خلال الوقاية من الوقت الضائع وتقليل الوقت الذي يتم إنفاقه للحاق بالعمل بعد الاضطرابات.	414
تدابير تدريب خاصة بالوقاية	141	تحقيق القيمة المضافة من خلال زيادة تحفيز ورضا العاملين.	632
فحوصات طبية وقائية	58	تحقيق القيمة المضافة من خلال التركيز على جودة وتحقيق جودة أفضل للمنتجات.	441
تكاليف تنظيمية	293	تحقيق القيمة المضافة من خلال الابتكار والتجديد في المنتجات .	254
تكاليف استثمارية	274	تحقيق القيمة المضافة من خلال تحسين صورة المنظمة	632
التكاليف المرتبطة ببدء العمل.	123	-	
مجموع التكاليف	1.334	مجموع المنافع	2.940
نسبة التكاليف/ المنفعة 2.2:1			

وفيما يخص الاستثمارات طويلة الأمد في الصحة والسلامة المهنية، فيمكن الاستنتاج بان للوقاية فوائد.

وبالنظر للمستقبل، فالتحدي يكمن في زيادة المناهج الوقائية والاستباقية في الضمان الاجتماعي تحت مظلة إعلان سيئول. ويعتبر الكونجرس العالمي التاسع عشر حول الصحة والسلامة المهنية والذي يعقد في اسطنبول، تركيا في شهر سبتمبر 2011 ، فرصة هامة في هذا الإطار.

إن زيادة الاستثمار في الوقاية هام بالنسبة للعمل. ولكن موضوع الوقاية أكبر من جدل اقتصادي فحسب. فهو بداية وأهم من ذلك كله، استثمار في صحة وسلامة والضمان الاجتماعي للأفراد، وعليه يجب أن يتعادل ذلك الاستثمار مع انخفاض الأمراض المهنية والإصابات والوفيات في مكان العمل. وتلك النتائج لا يمكن – كما ويجب- عدم تجاهلها.

نتائج هامة حول سياسات الوقاية

الصحة والسلامة المهنية هي حق إنساني أساسي
يجب أن تعترف جميع الأطراف المجتمعية وتطبق الصحة والسلامة في مكان العمل. وكحق، يجب أن يستفيد العاملين من التدابير الخاصة بحماية صحتهم ويجب أن يتمتعوا بأنظمة تأمين اجتماعي كافية وأن يستفيدوا من برامج الوقاية. كما وأنّ أصحاب العمل قانونياً وأخلاقياً ملزمون بتوفير كل الوسائل الممكنة لضمان صحة وسلامة العاملين لديهم.

يجب الاعتراف بأن الصحة والسلامة المهنية تعتبر إحدى الأصول الإستراتيجية للمنشآت والمجتمع
تبين دراسات "العائد على الوقاية "بأن الاستثمار في الصحة والسلامة في العمل مهم جداً لتكوين رأس المال البشري وخلق قوى عاملة محفّزة وتعزيز التنافسية والقدرات الإبداعية في القطاعات المختلفة.

الصحة والسلامة المهنية هي مسئولية مجتمعية
في ظل التحديات العالمية الكبيرة فيما يخص الصحة والسلامة المهنية، يجب أن ترفع القطاعات من استثمارها في الوقاية. وعلى أي حال، وكمسئولية مشتركة، ومن اجل تدعيم ثقافة حقيقية للوقاية، يجب أن يتم ذلك بدعم من كافة الأطراف المجتمعية ذات الصلة بدءاً بتعليم وتدريب الأطفال والشباب.

تعقيد موضوع الصحة والسلامة المهنية في أوجه
إن التعقيدات المتزايدة للمشاكل الصحية في مكان العمل وازدياد احتمالية حدوث المشاكل الصحية ، تدعوان لمزيد من الابتكار والتعاون والشراكة في صفوف كل الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات الضمان الاجتماعي.

المصادر

Bräunig, D.; Kohstall, T.; Mehnert, K. 2009. “Präventionsbilanz und Präventionserfolg”, in *DGUV Forum*, No. 4.

منظمة العمل الدولية، 2009. *الصحة والسلامة في العمل: حق إنساني أساسي* (اليوم العالمي للصحة والسلامة في العمل، 28 أبريل 2009). جنيف، مكتب العمل الدولي.

منظمة العمل الدولية، 2011. *إتجاهات التشغيل الدولية: تحدي إستعادة الوظائف*. جنيف، مكتب العمل الدولي.

منظمة العمل الدولية، الجمعية الدولية للضمان الإجتماعي، الوكالة الكورية للصحة والسلامة المهنية، 2008. *إعلان سيئول حول الصحة والسلامة في العمل* (الكونغرس العالمي الثالث عشر حول الصحة والسلامة في العمل، قمة الصحة والسلامة، سيئول، 29 يونيو). سيئول، الوكالة الكورية للصحة والسلامة المهنية، جنيف، مكتب العمل الدولي، الجمعية الدولية للضمان الإجتماعي.

الإيسا، 2009. *الضمان الإجتماعي: غرس ثقافة الوقاية؟* (إضاءات على السياسات الإجتماعية، رقم 8) جنيف، الجمعية الدولية للضمان الإجتماعي.

الإيسا، 2010. *أثر الأزمات على الصحة العقلية للعمال*. جنيف، الجمعية الدولية للضمان الإجتماعي.

الإيسا، DGUV، BG ETEM. 2011. *إحتساب العائد العائلي على الوقاية في الشركات: تكاليف ومنافع الإستثمارات في الصحة والسلامة المهنية* (مشروع الجمعية الدولية للضمان الإجتماعي و التأمين الإجتماعي الألماني ضد الحوادث و **Berufsgenossenschaft Energie Textil Elektro Medienerzeugnisse**). جنيف، الجمعية الدولية للضمان الإجتماعي.

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (إيسا) هي المنظمة الدولية الرائدة في جمع إدارات ووكالات الضمان الإجتماعي معاً. توفر الجمعية المعلومات والبحوث والنصح والإرشاد والملتقيات للأعضاء من أجل بناء ودعم سياسات وأنظمة الضمان الاجتماعي الحيوية حول العالم.

4 route des Morillons
Case postale 1
CH-1211 Geneva 22

T: +41 22 799 6617
F: +41 22 799 8509
E: issacomm@ilo.org | www.issa.int